مطاعن المستشرقين على مناهج المحدّثين

بقلم:
زكرياء قادي
معهد العلوم الإسلامية – جامعة الوادي
باحث في مرحلة دكتوراه الحديث وعلومه
Abdou_zaki@yahoo.com
إشراف: د. عبد المجيد مباركية
Aboumoncef2@outlook.fr

ملخص

طالت انتقادات المستشرقين كل مواضيع الحضارة والثقافة الإسلامية. وكان تركيزهم على الأصلين، كتاب الله وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم. وكان نصيب السنة المطهرة ، من هذا النقد الهدام ، وافرا.

طالت انتقادات المستشرقين مناهج المحدثين في تصانيفهم ومناهجهم والأصول التي وضعوها. وسأحاول في هذا البحث عرض نماذج من هذه الانتقادات مع بيان ضعفها ، وردود العلماء عليها .

كلمات مفتاحية: المستشرقون – الاتهامات – السنة النبوية – الانتقادات.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اصطفى الله ﷻ لحفظ كتابه وسنة نبيه ﷺ رجالاً أفنوا أعمارهم في الدفاع عن مصادر الوحي الرباني، فجعلوا يحفظونها في الصدور ويصنفون المصنفات لحفظ السنة النبوية، فجعلوا بذلك قواعد ومناهج لنقد كل الأحاديث الواردة من الرواة، حتى يميزوا بها الصحيح من السقيم، وهذا كله بغية الوصول إلى مشكاة الوحي،

فيُنسب الحديث إلى النبي ﷺ أو يُنفى عنه، فقد انصبت جهودهم بالنقد الخارجي للأحاديث كما يسميه البعض، وهو ما يعبر عنه بنقد السند عند المحدثين، وكذلك النقد الداخلي للحديث، وهو نقد متون الأحاديث، وقد استقى علماء الفنون الأخرى من المحققين للتاريخ، ودارسي الآثار وفلسفة التاريخ من هذه المناهج، وجعلوها قواعد في أبحاثهم، وغير بعيد وبالرغم من هذا كله فقد وُجد من شكّك في هذا المنهج ودقته، وذلك من خلال مواقف بعض المستشرقين والمتغربين، فأثاروا شبهات حول هذه المناهج، فادّعوا بذلك أن النقاد من المحدثين قد انصبت جهودهم –في رأيهم– على نقد السند وأهملوا المتن في التمحيص، أو أن المتن لم ينل الحظ الذي ناله السند في الدراسة، وقد جاءت هذه الورقة لأبيّن من خلالها مزاعم الطاعنين في جهود المحدثين وعدم عنايتهم بالمتن، والرد على مزاعمهم من خلال القواعد والمقاييس التي أرساها المحدثون في نقدهم للمتون، مع التمثيل لذلك.

ومن خلال هذه الورقة نستطيع أن نجيب عن الإشكال الرئيس وهو:

ما مدى صحة مزاعم المستشرقين في نقدهم لمناهج المحدثين في تعاملهم مع أحاديث رسول الله ﷺ ؟ وهل أهمل المحدثون جانب المتن من الدراسة دون السند؟

للإجابة عن هذا التساؤل قسمت بحثي إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة، فجعلت المبحث الأول للتعريف بحدود البحث ومصطلحاته، والمبحث الثاني بعلم نقد المتن بين مناهج المحدثين ومزاعم الطاعنين في ذلك، ثم ختمت البحث بخاتمة لخصت فيها نتيجة البحث.

المبحث الأول: المستشرقون ونقد متن الحديث عند المحدثين:

المطلب الأول: تعريف النقد:

الفرع الأول: النقد لغة: هو تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، وكذا تمييز غيرها، ونَقَد الدراهم وانْتَقَدَها؛ أخرج الزيف منها، وناقده؛ ناقشه الأمر[1].

الفرع الثاني: النقد في اصطلاح المحدثين: النقد هو البحث عن أحوال الراوي والمروي معاً، للوصول إلى تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة[2].

_ وهو تمييز الأحاديث المقبولة من غيرها مع بيان علة ذلك[3].

والتعريف الثاني أخصر مع دلالته على المطلوب؛ لأن قوله: "تمييز الأحاديث المقبولة" يدخل فيها ما كان في أعلى درجات القبول ومقاربه كالصحيح والحسن، وما كان أدناه كالحسن لغيره وهو (الضعيف المنجبر)، وقوله: "مع بيان علة ذلك": أي علة القبول أو الرد، وهو يغني عن الجملة الواردة في التعريف الأول، وهو قوله: : وبيان عللها، والحكم على رواتها جرحا وتعديلاً..." فإن بيان علة القبول والرد يقتضي دراسة الحديث سنداً ومتناً، وتتبع أسباب القبول وموانعه[4].

المطلب الثاني: تعريف المتن:

الفرع الأول: المتن لغة: قال ابن فارس رحمه الله تعالى: " الميم، والتاء، والنون أصل صحيح واحد يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول، منه المتن من الأرض: ما صلُبَ من الأرض، وارتفعَ وانقاد، والجمع متانٌ ومتون"[5].

الفرع الثاني: المتن اصطلاحا: "ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام"[6].

المطلب الثالث: تعريف المحدثين:

الفرع الأول: المحدثون لغة: جمع محدِّث، ورجل محدّث، وحَدُثَ، بفتح فضم، وحِدْثٌ، بكسر فسكون، وحَدِث، بفتح فكسر، وحدِّيث، كسكِّين، كل ذلك بمعنى واحد: أي كثير الحديث، حسَن السياق له. وهو اسمُ فاعلٍ مِن "حَدَّثَ يُحَدِّثُ تَحْدِيْثاً"، بمَعْنَى: المُخبِر، أو المُتَكَلِّم[7].

الفرع الثاني: المحدثون اصطلاحا: والمقصود بالمحدث في اصطلاح العلماء: من له عناية بحديث رسول الله ﷺ رواية ودراية ودراسة وتعليماً وتصنيفاً وتدويناً وتأليفاً.

قال تاج الدين السبكي في كتابه "معيد النعم": "المحدِّث: مَنْ عَرَف الأسانيدَ والعللَ، وأسماءَ الرجال، والعالي والنازلَ، وحفظ مع ذلك جملةً مستكثرةً من المتون وسمع الكتب الستة ومسند أحمد بن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية، هذا أقل درجاته، فاذا سمع ما ذكرناه، وكتب الطباق، ودار على الشيوخ، وتكلم في العلل والوفيات والمسانيد، كان في أول درجات المحدِّثين، ثم يزيد الله من يشاء ما يشاء"[8].

وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس: "وأما المحدث في عصرنا فهو: من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً، وجمعَ رواةٍ، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك، حتى عُرِف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه، فإن توسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخَ شيوخه، طبقةً بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقه أكثر مما يجهله منها، فهذاَ هو الحافظ"[9].

المطلب الرابع: الاستشراق:

الفرع الأول: الاستشراق لغة: هو مصدر من الفعل السداسي: استشرق، وأصله: (شَ رَ قَ)، والألف والسين والتاء إذا سبقت الفعل الثلاثي أفادت الطلب، وعلى هذا فاستشرق: أي طلب الشرق. والشرق: الشمس، أو الجهة التي تشرق منها، والمَشْرِق: مثله، وفي النسبة: مَشْرِقِي (بفتح الراء وكسرها). والشَرْقَة والمَشْرقة: موضع القعود في الشمس بالشتاء. وتشرَّق: أي جلس فيه. وأشْرَق: دخل في وقت شروق الشمس، وأشرقت الشمس: أضاءت. وشرَقت: طلعت[10].

وعلى هذا فمعنى الكلمة يدور حول: جهة الشروق، والضوء (والذي هو يتبادر إلى الذهن عند ذكر الشمس). فسمي الاستشراق بذلك لأن أهله (الغرب) طلبوا علوم المسلمين والعرب، وبحثوا في الإسلام، وهو الذي كان مبدؤه من جهة الشرق بالنسبة لهم[11].

الفرع الثاني: الاستشراق اصطلاحا: هو علم يدرس لغات شعوب الشرق وتراثهم وحضاراتهم ومجتمعاتهم وماضيهم وحاضرهم، فقد أطلق على الدراسة التي تعنى بالعالم الشرقي مصطلح استشراق، وأطلق على الغربيين الذين يقومون بتلك الدراسات بالمستشرقين؛ وهم جماعة من المؤرخين والكتاب الأجانب الذين خصصوا جزءاً من حياتهم في دراسة وتتبع المواضيع التراثية والتاريخية والدينية والاجتماعية للشرق[12].

وهناك مفهوم خاص ويعني الدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط، لغته وآدابه وتاريخه وعقائده وتشريعاته وحضارته بوجه عام، ويطلق على هؤلاء لقب: المستعربين[13]. وعكسه الاستغراب: الذي هو في بداية الأمر يمثل مجموعة من أبناء الأمة الإسلامية نهجوا مناهج المستشرقين في دراستهم للتراث الإسلامي، ليتطور في الأزمنة الأخيرة ويتوجه إلى المعنى الحقيقي له وهو دراسة أبناء المسلمين والعرب لتاريخ وتراث الغرب، ومعرفته معرفة علمية موضوعية موثقة[14].

المبحث الثاني: علوم نقد المتن عند المحدثين ورد شبهات الطاعنين عنها.

المطلب الأول: نقد المتن ونشأته.

الفرع الأول: علم نقد متن الحديث: هو العلم الذي يعتني بدراسة مضمون نص الحديث من حيث خلوه من العلل القادحة، ومدى موافقته للأصول الشرعية الصحيحة، والقواعد العقلية الصريحة، والحقائق العلمية، والتاريخية الثابتة[15].

الفرع الثاني: نشأة نقد متن الحديث: كانت بداية ظهور النقد عموماً في زمن النبي ﷺ، ويظهر ذلك من خلال النماذج التي نقلت أسئلة الصحابة واستشكالاتهم لبعض متون الأحاديث المروية لمعارضتها لظاهر القرآن، أو لرواية أخرى مثلها، وهذا التعارض إنما هو في نظر السائل لا في نفس الأمر، فيزيل النبي ﷺ الإشكال عنه،

ويبين وجه الحق فيه، ومن أكثر من عرف منه مثل ذلك أمّنا عائشة رضي الله عنها، من خلال استشكالها لظاهر بعض الآيات القرآنية، أو معارضة بعض الأحاديث النبوية لظاهر القرآن، وقد ورد عنها: "أنها كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، فلما سمعت قول النبي ﷺ: ﴿من حُوسِب عُذِّبَ﴾، قالت رضي الله عنها: فقلت: أوليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابَاً يَسِيراً﴾ الانشقاق7، قالت: فقال: ﴿إنما ذَلِكَ العَرْضُ، ولكن من نوقش الحساب يهلِك﴾[16].

وبعد انقضاء فترة النبوة انتقل علم النقد إلى مرحلة أخرى، حيث تميزت هذه الفترة بالتثبت في التحمل وفي الأداء، وفي قبول الأخبار من ناقليها، والدعوة إلى الإقلال من الرواية ما أمكن خشية الغلط، بل ذهب الخليفة الرابع علي بن أبي طالب ﷺ إلى استحلاف من يحدثه للتأكد من سماع الراوي لما يرويه[17].

ومن النماذج التي سيقت لهذه الفترة، قصة أبي بكر ﷺ في ميراث الجدة، واستشكال عمر ﷺلحديث الاستئذان، ومعارضة بعض الصحابة الأدلة بعضها ببعض كما فعل عمر ﷺ في قصة فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، المتعلقة بسكن المطلقة والنفقة عليها، وكذا التابعين وأتباعهم أمثال أبي حنيفة ومالك، وما ظهور المذاهب الفقهية في هذه الفترة بالذات وأن أساس الاختلاف بينها هو توجيه الحديث النبوي نفسه أي فهم متنه، فوجود مثل هذه النماذج النقدية الأولى لم تشكل ظاهرة عامة في القرون الأولى المشهود لها بالخيرية، وذلك بسبب قربهم من عصر النبوة، وكثرة العلم والعلماء، وقصر سلسلة الإسناد الموصل إلى صاحب الشريعة، حيث لم تكن هناك ضرورة بعد للتدوين الشامل والواسع، إضافة إلى سلامة القلوب وطهارتها، وحسن الفهم والفقه في الدين، والتسليم لله تعالى ولرسوله ﷺ فيما بلغ عن ربه، ويجب التفريق بين وجود نماذج عديدة لنقد المتن في ذلك العصر وبين كونها ظاهرة عامة، فهؤلاء كانوا أكثر علماً وفقهاً وفهماً للنصوص، وكان استشكالهم مبنياً

إما على تعارض ثبت عندهم بين النصوص، أو تأويل، أو عدم اطلاع على سبب الحديث أو نسخه[18].

لِيَلي هؤلاء مرحلة أخرى وهي بداية جمع السنة وتدوينها في المصنفات فقد تحرى فيها أصحابها بكل ما أوتوا من فطنة وذكاء حديث رسول الله ﷺ فدفعوا عنه كل ما يشوبه من زوائد وافتراءات تم تركيبها من أعداء الرسالة آنذاك، ليلي هؤلاء الأئمة الكبار أمثال البخاري ومسلم والترمذي حيث محَّصوا معظم الأحاديث تمحيصاً شديداً فجعلهم الله بذلك نهاية السلسلة المتينة الحامية لحديث رسول الله فصنفوا ذلك في المصنفات والدواوين.

الفرع الثالث: دواعي نقد المتن عند المحدثين:

يظهر لأوَّل وِهْلَةٍ للباحث أن نقد الإسناد كافٍ في التثبت من صحة الرواية، إذ رواية الثقة عن الثقة، من أول الإسناد إلى آخره، ليس معناها إلا أننا نثق بصحة ما يرويه هؤلاء الرواة، وإلا لما كان لتوثيقهم معنى، وهذا النوع من النقد كاف مبدئياً، إلا أنه بعد دراسة عصر الرواية، الذي كانت تنتقل فيه الروايات عبر سلاسل الرواة، إلى أن وصلت إلى أصحاب المصنفات، فإن الباحث يجد أمامه ظاهرتين خطيرتين، ظهرتا وانتشرتا في وقت مبكر من عصر الرواية، هما ظاهرة الوضع وظاهرة الوهم، وإذا كانت الموضوعات قد انتشرت وذاعت، وتداولها بعض الرواة، حتى أهل الصلاح والخير، بعضهم عن قصد، وكثير منهم عن غير قصد، فإن احتمال تسرب شيء منها إلى الروايات الموثوقة، يصبح أمراً وارداً، كلما طالت الحلقات في سلسلة الإسناد، أي كلما كان السند نازلا على عكس الإسناد العالي، لهذا كان ولابد من اعتماد نوع آخر من النقد، وهو نقد المتن، كي يتعاون النوعان، من أجل التمييز بين الحديث الثابت الذي يستحق القبول، وبين الحديث غير الثابت الذي يستحق الرد، وهذا هو الغاية الأولى من علوم الحديث[19].

ومن خلال ما تم عرضه يتبين أن لنقد الحديث من جهة المتن أصول قديمة تعود إلى عصر الصحابة رضي الله عنهم، والأدلة السابقة الذكر -وغيرها كثير- تدل على ذلك، فكيف بمن أتى بعدهم من الأئمة والنقاد، وبخاصة لما بدأت سلسلة النقل لهذه الأحاديث تطول، والسبب الداعي إلى ذلك هو ما قد يطرأ للرواة من وهم أو غلط في رواياتهم سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير ذلك، وهذا لبعدهم عن زمن النبي ﷺ، وأصحابه، فهم الذين اصطفاهم الله سبحانه وتعالى لحمل هذه الرسالة وذب ما يشوبها من شوائب بعد وفاته ﷺ، وكذلك ما قد يُدَسُّ من أعداء الإسلام قديما وحديثاً في حديث رسول الله ﷺ، فيركبّون بذلك الأحاديث المختلقة للأسانيد والسلاسل الصحيحة، إلا أن الحفاظ من المحدثين تصدّوا لذلك برعاية من الله ﷻ.

المطلب الثاني: شبهات الطاعنين في نقد المحدثين للمتن.

الفرع الأول: دعوى تقصير المحدثين في نقد المتن: صوّب المستشرقون سهام بحوثهم ونقدهم تجاه السنة النبوية، يطعنون فيها وفي حجيتها وفي جهود العلماء من سلف هذه الأمة في حفظها وتدوينها، ومن افتراءاتهم على الحديث الشريف زعمهم أن علماء الحديث اهتموا بالسند أكثر من اهتمامهم بمتن الحديث، وأضافوا أنه من السهل على أي شخص أن يأتي بالسند الذي يرغب فيه ويضيف له ما يشاء من كلام.

الفرع الثاني: المستشرقون وأقوالهم في المسألة:

تولى هذه المهمة بعض كبار المستشرقين من أمثال المستشرق اليهودي المجري أغناس جولد زيهر (Ignaz Goldziher)، (1850م، 1921م)، وجوزيف شاخت (Joseph Schakhet)، (1902م، 1970م)، وغيرهما، فقام زيهر بنشر نتيجة بحثه سنة 1889م بعنوان "دراسات محمدية" باللغة الألمانية، "mohmmedanische studien"، وأصبح كتابه في دائرة الاستشراق منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا إنجيلا مقدساً يهتدي به الباحثون.

وبعد مضي ستين سنة على نشر ذلك الكتاب، برز الباحث شاخت، وأمضى وقتاً غير قليل، وهو ما يفوق عشر سنوات في البحث والتنقيب في معادن الأحاديث الفقهية، ونشر نتيجة بحثه في كتابه الشهير "أصول الفقه المحمدي"، وهو المسمى بالإنجليزي:

"the origins of muhammadan jurisprudence"، وخلاصة ما وصل إليه من نتائج أنه ليس هناك حديث صحيح، وخاصة فيما يتعلق بالأحاديث الفقهية[20].

وصار هذا الكتاب منذ ذلك الوقت إنجيلا ثانياً لعالم الاستشراق، وقد فاق غولد زيهر حيث غيّر من نظرته التشكيكية في صحة الحديث، إلى نظرة متيقنة في عدم صحتها[21].

قال قولد زيهر: "في النقد الإسلامي للسنة تهيمن النزعة الشكلية في القاعدة التي انطلق منها هذا العلم، والعوامل الشكلية هي بصورة خاصة العوامل الحاسمة للحكم على استقامة وأصالة الحديث، أو كما يقول المسلمون: على صحة الحديث وتختبر على صحة الحديث وتختبر الأحاديث بحسب شكلها الخارجي فقط"[22].

وقال يوسف شاخت: "ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه"[23].

فمشروع المستشرقين معتمد أساساً على تطبيق الأدوات والمفاهيم النقدية الغربية المعاصرة على الدين والتراث الإسلامي، إلا أن هذه المناهج أدت بهم إلى تحريف النص عن مقصده المراد من الشارع.

إلا أن هذه المؤلفات لم تلق القبول حتى من أبناء جلدتهم الآن، وما كان منه إنما كان في زمن صدور هذه المؤلفات، والبحث العلمي في شؤون العرب والمسلمين

عند الغربيين قائم على أسس علمية بحتة، فقد لاحظ من قرأ لجولد تسيهر وكتب عنه عدم التزامه بمنهجية البحث العلمي ومن ذلك:

- عدم التزامه بصحة المعلومات: فلم يكن حريصا على أن تكون المعلومات التي يبنى عليها دراسته صحيحة، فقد بنى علي تلك المعلومات الخاطئة أحكاماً وآراء وتأويلات كذلك خاطئة، والقصد من ذلك إيثار الشبهات والضلالات في الإسلام ومن ذلك: ادعاه أن محمد ﷺ قد نقل القرآن عن غيره، وأن السنة من وضع الصحابة والتابعين.

- ادعاه في الكتاب دعاوى من غير أن يذكر عليها أدلة تصدقها أو حجة تأكدها: اعتبر بأن النبي محمد ﷺ لم يأتي بجديد، وأن الإسلام ما هو إلا نوعاً من الأفكار والآراء الهلينستية والتيارات والآراء الهندية والأفلاطونية الجديدة.

- كثرة التمويهات والمغالطات وذلك لإثارة اللبس والتشكيك ولتوطئة المقام والسياق لبث افتراءاته.

- تحريفه للنصوص الصحيحة الواضحة وذلك من اجل تحقيق أهدافه فقد كان يحوّر النص ويبني عليها آراء وتأويلات باطلة[24].

جهود العلماء المسلمين في الرد على جولد تسيهر:

منذ بداية معرفة المسلمين بجولد تسيهر واطلاعهم على كتبه وآراءه بدأت الردود وقام العلماء المسلمون بنقض آراء جولد تسيهر وافتراءاته ولعل أعظم الجهود تركزت في الرد على مطاعنه في القرآن والحديث النبوي الشريف وسأحاول هنا ذكر أهم تلك الردود[25]:

1- رد الدكتور علي حسن عبد القادر من خلال ترجمته الجزئية لكتاب" المذاهب الإسلامية في تفسير القرآن"

2-رد للدكتور مصطفى السباعي في كتابه" السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" على افتراءاته في السنة النبوية المشرفة.

3-رد الشيخ محمد الغزالي في كتابه "دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين وذلك بعد أن اطلع الشيخ الغزالي على كتاب "العقيدة والشريعة في الإسلام".

4-رد الدكتور نور الدين عتر في كتابه "منهج النقد في علوم الحديث" على الشبهات في علم الحديث.

5-رد الدكتور محمد حسن جبل في كتابه: "الرد على جولد تسيهر في مطاعنه على القراءات القرآنية"

6-رد العلامة محمد طاهر بن عبد القادر الكردي في كتابه "تاريخ القرآن وغرائب رسمه" على كتابه " مذاهب التفسير الإسلامي"

7-رد الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه "رسم المصحف العثماني وأهاوم المستشرقين" على نفس الكتاب السابق.

8-رد الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابه "القراءات في نظر المستشرقين والملحدين"

9-رد الدكتور شعبان محمد إسماعيل في كتابه "القراءات أحكامها ومصادرها".

10-رد الدكتور حسن ضياء الدين العتر في كتابه "الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها".

11-رد الدكتور ساسي سالم الحاج في كتابه "الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية".

12-رد الدكتور رشاد محمد سالم في كتابه "القراءات القرآنية وصلتها باللهجات العربية".

13-رد الدكتور عبدالله عبد الرحمن الخطيب في كتابه:"الرد على زعم المستشرقين جولد تسيهر ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين".

- وهناك العديد من الدراسات والبحوث الجامعية في الرد على جولد تسيهر ومنها : مناقشة جولد تسيهر في تفسير القرآن" د. جلال الدين محمد عبد الباقي، رسالة دكتوراه كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، 1978م.

الفرع الثالث: الاستغرابيون وأقوالهم في المسالة: يدّعي الكثير من أعداء الإسلام من أبناء العرب والمسلمين ممن أخذوا لقب المستغربين بتقليدهم لهؤلاء الغربيين المستشرقين أن المحدثين اعتنوا بالنقد الخارجي للحديث ويقصد بذلك سند الحديث دون النقد الداخلي، والذي يقصد به نقد المتن، ومن هؤلاء أذكر:

- قال **أحمد أمين**[26]: وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم –والحق يقال- عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقلّ أن تظفر بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا، ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح وتعديل للرجال، حتى نرى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلَّت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال[27].

- وقال **أبو رية**[28]: والمحدثون لا يعتنون بغلط المتون ويقولون متى صحّ السند صح المتن[29]. ويرى **محمد رشيد رضا**[30] أن الروايات لو انتقدت من جهة فحوى متنها كما انتقدت من جهة سندها لقضت المتون على كثير من الأسانيد[31].

- الرد على هذه المزاعم: كيف بالمحدثين أن يهملوا نقد المتن وهو الداعي إلى البحث في رجال الإسناد، وهذا النوع من الزعم لا أراه إلا غيرة منهم لعدم امتلاكهم

لأسانيد تحفظ تاريخهم وماضيهم، فأرادوا بذلك أن يطعنوا في متون الأحاديث، وتناسوا السند الذي يمثل الحماية للأخبار الواردة عن النبي ﷺ، وعند طعنهم في المتون لا يكون للإسناد أهمية في الحفاظ على الأخبار، كما نرُدّ على ذلك أيضاً بالحقبة الزمنية لصحابة رسول الله ﷺ، والذين زكاهم الله ﷻ من فوق سبع سماوات، والآيات الدالة على ذلك كثيرة، وكذا الأحاديث الصحيحة الواردة في شأن عدالتهم واضحة وكثيرة أيضاً، فهم بذلك لا يحتاجون إلى الإسناد ولا البحث فيه، وهذا لوجودهم في زمن النبي ﷺ، بالرغم من هذا إلا أنهم اعتنوا بنقد المتن والتحري في الأخبار والتثبت منها، فكان الواحد منهم يقطع المسافات ليسمع من النبي ﷺ مباشرة ويتثبت في نقله للأخبار، ورغبة في العلو، وهو فضل ساقه الله إليهم بأن لاقوا النبي ﷺ، وسمعوا منه مباشرة فثبتت بذلك لهم الصحبة، والقصص كثيرة في ذلك، ومن هؤلاء: الصحابي الجليل وائل بن حجر، حيث كان في اليمن يسمع الأخبار عن النبي ﷺ، فسافر إليه ليسمع منه مباشرة، فكان له فضل كبير في نقل الأحاديث، وعلى رأسها أحاديث صفة صلاة النبي ﷺ.

- وكذلك قصة أبي بكر الصديق وهو ألصق الناس بالنبي ﷺ من غيره في ميراث الجدة، وأثر عليه أنه أول من احتاط في نقل الأخبار: «فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذويب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث، فقال أبو بكر: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه»[32].

الفرع الرابع: أقوال أئمة الإسلام في عدم تلازم صحة المتن بصحة الإسناد.

ومن ذلك أذكر:

* **قال ابن الصلاح**: قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً[33].

* قال **السخاوي**: قد يصح السند أو يحسّن لاستجماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة[34].

الفرع الخامس: – قواعد ومقاييس المحدثين في نقدهم للمتون:

أولاً: يمكن جمع القواعد التي احتكم إليها المحدثون في نقد متون الأحاديث فيما يأتي[35]: 1/ مخالفة القرآن الكريم. 2/ مخالفة الثابت من السنة والسيرة النبوية. 3/ مخالفة الوقائع والمعلومات التاريخية. 4/ مخالفة العقل أو الحس. 5/ سماجة الحديث واشتماله على مجازفات.

مخالفة القرآن الكريم: كل حديث يخالف نصاً قرآنياً فهو مردود، ويستحيل أن يكون قد قاله النبي ﷺ، لأن هذين المصدرين ينبثقان من مشكاة واحدة ولا يمكن أن يكون بينهما تعارض ، ومثال ذلك من الأحاديث التي ردَّها المحدثون لمخالفتها لنصوص القرآن الكريم:

– حديث: «الوائدة والموءودة في النار»[36]، ومثله حديث سلمة بن يزيد الجعفي قال: انطلقت أنا وأخي إلى رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله إن أمنا مليكة كانت تصل الرحم وتقري وتفعل، وتفعل، هلكت في الجاهلية، فهل ذلك نافعها شيئاً؟ قال: لا. قلنا: كانت وأدت أختاً لنا في الجاهلية، فهل ذلك نافعها شيئاً، قال: الوائدة والموءودة في النار إلا أن يدرك الوائدة الإسلام فيعفو الله عنها[37].

معنى الحديث يدل على أن كلاً من الوائدة والموءودة في النار، وهو ما يعارضه قول الله تعالى في كتابه: ﴿وَإِذَا الموءودة سُئِلَت، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ التكوير 09,08.

– حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا يدخل الجنة ولد الزنا ولا شيء من نسله إلى سبعة آباء»، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من ثلاثة طرق وبعد أن علل أسانيدها قال:

هذه الأحاديث تخالف الأصول وأعظم ما في قوله تعالى: ﴿لاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

مخالفة الثابت من السنة: الأصل في النصوص الشرعية عدم التعارض وإذا افترض وجود تعارض بين نصين وأمكن الجمع بينهما بعيدا عن التكلف فلا نرد كلا الحديثين، أما إذا تعذر الجمع فلابد من طرح أحدهما على حساب الآخر، ومثال ذلك:

– حديث: «أن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم لا بآبائهم»[38]، وهو حديث باطل لمخالفته للأحاديث الصحيحة فقد روى البخاري خلافه من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة، فيقال هذه غدرة فلان ابن فلان»[39]، ففي هذا الحديث رد على من زعم أن الناس يوم القيامة لا يدعون إلا بأمهاتهم ستراً على آبائهم.

مخلفة الثابت من السيرة النبوية: ومما استعمله المحدثون في التثبت من الأخبار هو عرض الأحاديث على السيرة النبوية التي يحفظها معظم المتقدمين، وذكرت في بطون الكتب، فإن خالفتها كان ذلك مطية لأن يضعف الحديث، ومن أمثلة ذلك:

– روى الترمذي في قصة خروج النبي ﷺ مع عمه أبي طالب إلى الشام، أن الراهب بحيرا لما نصح بعودة محمد ﷺ وفي آخرها أن أبا طالب رده وبعث أبوبكر معه بلالاً[40].

ونصوص السيرة النبوية تنفي ذلك وهو أن النبي ﷺ لما سافر مع عمه إلى الشام كان في عمره أثنتا عشر سنة، وبلال لم يعتق إلا بعد بعثة النبي ﷺ [41].

مخالفة الوقائع التاريخية: إذا ورد حديث يشتمل على ذكر وقائع تاريخية مخالفة لأمر تاريخي ثابت، كان ذلك دليلاً على أن نرُدَّ الحديث ومثال ذلك:

- حديث علي بن أبي طالب قال: «عبدت الله عز وجل مع رسول الله ﷺ سبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة»[42].

رد العلماء هذا الحديث، وهذا لما ورد فيه من مخالفة للثابت من التاريخ فقد حكم عليه ابن الجوزي بالبطلان وأورده في الموضوعات وضعف جميع طرقه، ثم أبطلها من حيث مخالفتها لتقدم إسلام خديجة وأبي بكر، ولأن عمر أسلم بعد البعثة بست سنين بعد أربعين، فكيف يصح أنه عبد الله قبل أن يعبده أحد بسبع سنين[43].

مخالفة الحديث للعقل: يرد العلماء الأحاديث الواردة مخالفة للعقل، فلا يمكن لحديث أن يخالف العقل المستنير بكتاب الله وسنته، وهو ما أجمع عليه العقلاء لا عقل الفرد الواحد المجرد، فقد يصحح أحدهم الحديث بناءً على عقله واجتهاده، فيأتي العلماء بإجماعهم ويردون ذلك الحديث ومن أمثلة ذلك:

- كأحاديث التسمية بمحمد: كحديث «من وُلد له مولود فسماه محمد –تبركاً به– كان هو والوالد في الجنة»[44].

وهذا الكلام مخالف للعقل، وإلا فكل واحد منا يسمي محمداً لهذا الغرض ولا يجهد نفسه في الدخول للجنة، بل أن هناك الكثير ممن يحمل اسم محمد لا يمت لخصال الإسلام بأي صلة، وإنما النجاة من النار تكون بالإيمان والتقوى والعمل الصالح.

مخالفة الحديث للحس: وردت عدة أحاديث ثابتة عن رسول الله ﷺ ولا تدركه الحواس فهذا لا إشكال فيه، بل نقصد من ذلك ورود أحاديث تدركها الحواس وتكون مخالفة لها، ومثالا:

- حديث: «إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل على صدقه»، رد ابن القيم رحمه الله الحديث حيث قال: وهذا إن صح عند بعض الناس سنده، فالحس يشهد

بوضعه، لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله ولو عطس مئة ألف رجل عند حديث رسول الله ﷺ[45].

سماجة الحديث وركاكة لفظه واشتماله على مجازفات:

كل الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ يستحيل أن تحمل ألفاظاً ركيكة في معناها أو مخالفة لقواعد اللغة العربية، فهي مصدر الوحي الرباني، سبحانه وتعالى عن ذلك، ومثالها:

- حديث: «من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً»، وكأن هذا الوضّاع الذي اختلق هذا الحديث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد[46].

- وحديث: «الباذنجان لما أكل له»[47]، وحديث: «عليكم بالعدس فإنه مبارك يرقق القلب ويكثر الدمعة قدس فيه سبعون نبيا»[48].

ثانيا: علوم أخرى تتعلق بالمتن: إضافة إلى المقاييس السالفة الذكر فقد جعل المحدثون علوما أخرى تتعلق بالمتن وعلومه يميزون بها الأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ[49].

1- علوم المتن المتعلقة بقائلها: أ) الحديث القدسي. ب) الحديث المرفوع.
ج) الحديث الموقوف. د) الحديث المقطوع.

2- علوم شارحة للمتن: أ) غريب الحديث. ب) ناسخ الحديث ومنسوخه. ج) أسباب ورود الحديث. د) مختلف الحديث ومشكله. ه) محكم الحديث.

3- مقابلة المتن المروي بالروايات الأخرى:

أ- من حيث التفرد فهناك الغريب والفرد. ب- منن حيث تعدد رواة الحديث مع اتفاقهم، هناك: المتواتر والمشهور، العزيز، المستفيض، التابع والشاهد. د- من حيث

اختلاف روايات الحديث فهناك: الشاذ، المحفوظ، المعروف، المنكر، زيادات الثقات، المضطرب، المقلوب، المدرج، المصحّف، المعلل.

وهناك أحاديث وردت عن النبي ﷺ لم تمر على أي مقياس من هذه المقاييس التي وضعها العلماء لنقد المتن، وهذا لعدم ورود ما ذكر سابقا فيها، فلا تسقط عليها أحكام مخالفة القرآن، ولا أحكام مخالفة السنة أو الحس، أو العقل، إلا أن هؤلاء الجهابذة تصدوا بفضل الله لهذه الأحاديث بدراستهم لأسانيدها، فدراسة السند ودراسة المتن علمان متكاملان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فكلما صح إسناد معين بمتن منكر إلا ونبَّه العلماء على ذلك، وما ورد منهم من أحاديث صححوها إجمالاً، أو قالوا فيها بأن الحديث صحيح الإسناد إلا ويرون في ذلك صحة الحديث، أو أن المتن صحيح بإسناد آخر ولا يصح بهذا السند، فلو كان المتن منكراً لنبّهوا على ذلك، وهذا كله داخل في نقد الحديث إجمالا، سنداً ومتناً.

الخاتمة

في خاتمة هذا العمل، وبعد معرفة مسائل المحدثين وقواعدهم في الكشف عن متون الحديث وتمييز سقيمها من سليمها، من خلال مناهجهم في التعامل معها، وكذلك المقاييس التي جعلوها لنقد المتن، لم يبق للطاعنين – سواء من المستشرقين أو المستغربين من أبناء الإسلام- حجة في أن المحدثين لم يعتنوا بالمتن، وصبوا كل جهودهم في البحث في علوم الإسناد، بل إن البحث في الإسناد كما سبق وتكلمت لا يكون إلا لوجود متن معين، ومصطلحات المحدثين في أحكامهم على الأحاديث تبين ذلك سواء المتقدمين منهم أو المتأخرين، فكثيرا ما تجدهم يعبرون عن الحديث بأن سنده صحيح، إلا أن متنه منكر أو باطل، ومن خلال هذا كله فشبهة هؤلاء في طعنهم للمحدثين ومناهجهم في دراسة الأحاديث باطلة لا أساس لها من الصواب والله أعلم.

الحواشي والإحالات:

[1]- لسان العرب، لابن منظور، د ت، ط 03، 1414هـ، دار صادر، بيروت، لبنان، ج 03، ص 425.

[2]- تقدمة كتاب التمييز للإمام مسلم، ت: مصطفى الأعظمي، غ مفهرس، 1402هـ، 1982م، وزارة المعارف السعودية، ص 08.

[3] - أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تينية، بدر الدين بن محمد بن محسن العماش، مجلة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عدد 33، 1426هـ، ج 17، ص 75.

[4] - نقد متن الحديث عند الصحابة: السيدة عائشة رضي الله عنها أنموذجاً، بحوث ودراسات، أعمر فطان، أستاذ بقسم الدراسات العامة، كلية المعارف والعلوم الإنسانية، الجامعة العلمية الإسلامية بماليزيا، ص 05.

[5] - معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، دمشق، سوريا، ج 5، ص 294.

[6] - المنهل الروي في مختصر الحديث النبوي، لبدر الدين ابن جماعة، ت: محي الدين عبد الرحمن رمضان، ط 2، 1406هـ، دار الفكر، دمشق، سوريا، ص 29.

[7] - الميسر في علم الرجال، سيد عبد الماجد الغوري، طبعة دار الشاكر، ماليزيا، 1433هـ، 2012م، ص47.

[8] - معيد النعم ومبيد النقم، تاج الدين السبكي، ط 01، 1407هـ، 1986م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ج 01، ص 67.

[9] - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، ت: أبو قتيبة الفريابي، ط 01، 1414هـ، مصر، ط 02، 1415هـ، بيروت، لبنان، ج 01، ص 37.

[10] - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس الحموي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، مادة (شرق)، ج 01، ص 310.

[11] - مقال بعنوان: نبذة عن الاستشراق، التقرير الأول لمادة (مناهج المستشرقين)، إعداد الطالبة: وفاء الخميس، إشراف الدكتور: خالد القاسم، ص 02.

[12] - الاستشراق والتاريخ الإسلامي، القرون الإسلامية الأولى، أ.د. عمر فوزي، قسم التاريخ، جامعة آل البيت، الأردن، ط 01، 1998م، منشورات الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ص 30.

[13] - الاستشراق والتاريخ الإسلامي، أ.د. عمر فوزي، المرجع نفسه، ص 30.

[14]- مقال بعنوان: منهج المحدثين في نقد الحديث، كشف شبهة نقد السند دون المتن عند المستشرقين والمستغربين، الدكتور: عبد القادر سليماني، جامعة وهران، ص 04.

[15] - نقد متن الحديث عند الصحابة، أعمر فطان، مرجع سابق، ص 07.

[16] - الجامع الصحيح، البخاري، كتاب العلم، باب من سمع شيئا فلم يفهمه، فراجع فيه حتى يعرفه، حديث رقم: 103، ج 01، ص 54.

[17] – الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ت: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، السعودية، ج01، ص 83.

[18] – نقد متن الحديث عند الصحابة، عمر أفطان، مرجع سابق، ص 09، 10، بتصرف يسير.

[19] – منهج نقد المتن عند علماء الحديث، الدكتور: صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، ط 01، 1403هـ، 1983م، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ص 37.

[20] – هي الأحاديث التي تعنى بالحلال والحرام والحدود، وهي التي بني عليها الدستور الإسلامي، فالطعن في مثل هذه الأحاديث يعني الطعن في الدين كله.

[21] – دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ج1، المقدمة، ص: ي.

[22] – دراسات محمدية، قولد زيهير، ص 500، 508، 509.

[23] – أصول الفقه المحمدي، يوسف شاخت، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرين، لاط، 1981م، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ص 64.

[24] – العقيدة والشريعة في الإسلام، قولد زيهر، ص 187.

[25] – مباحث في الاستشراق، مجموعة أوراق وأبحاث مقدمة لمناهج المستشرقين والاستشراق المعاصر، جولد تسيهير، إعداد ليلى العنزي، إشراف: الدكتور. خالد بن عبد الله القاسم. رابط المقال: http://estshrac.blogspot.com/2014/12/blog-post_54.html

[26] – أديب ومفكر ومؤرخ وكاتب مصري، وهو صاحب تيار فكري مستقل، وهو والد المفكر المعاصر جلال أمين، ولد بالقاهرة سنة 1881م، اشتغل معظم حياته بالقضاء والسياسة، حيث ندم كثيرا على ما قضاه في هذه الفترة، ورأى أن هذه المناصب أكلت وقته وبعثرت زمانه ووزعت جهده مع قلة فائدتها، وأنه لو تفرغ لإكمال سلسلة كتاباته عن الحياة العقلية الإسلامية لكان ذلك أنفع وأجدى وأخلد، له عدة مؤلفات منها: فجر الإسلام، ضحى الإسلام، ظهر الإسلام، يوم الإسلام، توفي بمصر سنة 1954. من ويكيبديا الموسوعة الحرة، الشبكة العنكبوتية.

[27] – فجر الإسلام، أحمد أمين، ط 10، 1969م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 217، 218.

[28] – محمود أبو رية، ولد في كفر المندرة، مركز أجا، محافظة الدقهلية في 15 ديسمبر عام 1889 م، جمع بين الدراسة المدنية والدينية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية، قضى أكثر أيام عمره في مدينة المنصورة حتى وفد إلى الجيزة عام 1957 م وبقي فيها إلى حين وفاته. وقد اشتهر بنقده للسنّة القولية، وانتقاده لبعض المُحدّثين، وهو أحد أركان المدرسة الإصلاحية التجديدية التي بدأت أنوارها مع الأستاذ الإمام محمد عبده، اختلف فيه وفي كتبه الناس ما بين محب ومبغض. وذلك لآرائه الجريئة في موضوع السنة النبوية، وموضوع أبو هريرة على وجه الخصوص، حيث أفرد كتاباً خاصاً عنه. اعتبر البعض فيه انتقاصاً من أبي هريرة. لذلك قاموا بمهاجمته شخصياً، واختراع بعض القصص عنه. كقصة تكراره لاسم أبي هريرة وهو في سكرات موته، له عدة مؤلفات منها: قصة

الحديث المحمدي، محمد والمسيح أخوان، كتاب يسخر فيه من أبي هريرة، توفي في 11 كانون الأول ديسمبر 1970 م في الجيزة، من ويكيبديا الموسوعة الحرة، الشبكة العنكبوتية.

[29] – أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، ط 06، دار المعارف، مصر، ص 258.

[30] – محمد رشيد رضا: ولد 27 جمادى الأولى 1282 هـ/23 سبتمبر 1865 في قرية "القلمون (لبنان)"، وهي قرية تقع على شاطئ البحر المتوسط من جبل لبنان وتبعد عن طرابلس الشام بنحو ثلاثة أميال، وتوفي بمصر في 23 جمادى الأولى 1354 هـ/22 أغسطس 1935م، ويعتبر محمد رشيد رضا مفكراً إسلامياً من رواد الإصلاح الإسلامي الذين ظهروا مطلع القرن الرابع عشر الهجري. وبالإضافة إلى ذلك، كان صحفيا وكاتبا وأديبا لغويا. هو أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده. أسس مجلة المنار على نمط مجلة "العروة الوثقى" التي أسسها الإمام محمد عبده، ويعتبر حسن البنا أكثر من تأثر بالشيخ رشيد رضا، من أهم مؤلفاته تفسير المنار ولم يتمه، وله أيضًا: الوحي المحمدي ونداء للجنس اللطيف، تاريخ الأستاذ الإمام والخلافة، السنة والشيعة، حقيقة الربا، مناسك الحج، الوهّابيون والحجاز، من ويكيبديا الموسوعة الحرة، الشبكة العنكبوتية.

[31] – تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا، لاط، 1990م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج 03، ص 117.

[32] – سنن الترمذي، وقال: وفي الباب عن بريدة، وهذا أحسن، وهو أصح من حديث بن عيينة، ت: أحمد شاكر، ط 01، 1937م، حديث رقم: 2101، ج 04، ص 420.

[33] – مقدمة ابن الصلاح، ت: نور الدين عتر، 1406هـ - 1986م، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ج 01، ص 38.

[34] – فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين السخاوي، ت: علي حسين علي، ط 01، 1424هـ، 2003م، مكتبة السنة، مصر، ج 01' ص 119.

[35] – منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث النبوية، للدكتورة موزة أحمد محمد الكور، مدرس الحديث وعلومه بكلية الشريعة، جامعة قطر، ص 19.

[36] – سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في ذراري المشركين، ج 04، ص 230.

[37] – مسند الإمام أحمد، ج 03، ص 478.

[38] – فتح الباري، لابن حجر، أورده في الكتاب وضعّف إسناده، ج 10، ص 563.

[39] – الجامع الصحيح، البخاري، كتاب الأدب، باب: ما يدعى الناس بآبائهم، ج 10، ص 653.

[40] – سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، وتحفة الأحوذي ، ج 10، ص 91، 92.

[41] – تحفة الأحوذي، المباركفوري، ج 10، ص 93.

[42] – رواه الحاكم في المستدرك وسكت عنه، ج 03، ص 112. وحكم الذهبي ببطلانه، ثم قال: لعل السمع أخطأ فيكون أمير المؤمنين قال: عبدت الله ولي سبع سنين، ولم يضبط الراوي ما سمع.

[43] – الموضوعات، لابن الجوزي، ج 01، ص 342.

[44] – الموضوعات، لابن الجوزي، ج 01، ص 155، 156.

[45] – المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم الجوزية، ت: يحي بن عبد الله الثمالي، لاط. لاس ن، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص 51

[46] – المنار المنيف، لابن القيم، المرجع نفسه، ص 50.

[47] – المنار المنيف، لابن القيم، المرجع نفسه، ص 37.

[48] – المجروحين، لابن حبان، ج 02، ص 120.

[49] – منهج المحدثين في نقد متون الأحاديث، موزة أحمد، مرجع سابق، ص 08، 09.

Criticisms Orientalists On the methods of Ahl al-Hadith

By: Dr. Abd Al Majeed Mebarkia: /Gadi Zakaria

University of El oued

Institute of Islamic Studies

Abstract:

Orientalists went too far in accusations affecting the principle of Islam A number of them went to criticize the Prophet's Hadith

They do not have rules and controls. A number of scientists have responded to these allegations . We will try in this research to show these criticisms and indicate their weakness

keyWords: orientalists – accusations – prophetic tradition – criticisms.